قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17506) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 9 رمضان 1447هـ - 26 فبراير 2026م

القرآن.. سجل البشرية الخالد!

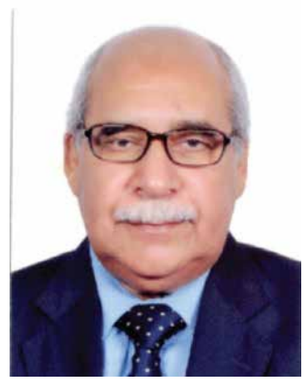

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

عندما أراد الله تعالى استمرار الصلة به سبحانه وتعالى أنزل على عبده ورسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) معجزة مقروءة، ومسموعة، ومكتوبة ألا وهي القرآن الكريم، والقرآن سوف يظل معجزة الإسلام الدائمة والمستمرة بينما معجزات الأنبياء والرسل الكرام الذين سبقوا رسول الإسلام (صلوات الله وسلامه عليه) كانت مادية انتهت بموت هؤلاء الأنبياء، هي حجة على من عاصرها، وشهدها، ورأى بأم عينيه هذه المعجزات، وهي كذلك لأنها معجزات موقوتة برسائل موقوتة، لأنبياء موقوتين، فلما أراد الله تعالى ختم الرسالات برسالة النبي الخاتم محمد (صلى الله عليه وسلم) قال تعالى: (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليما) الأحزاب / 40.

لقد أراد الله تعالى لرسالة الإسلام الاستمرار، فجعل رسالته كتابًا (.. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) فصلت / 42.

ولإثبات هذه الديمومة واستمرارها تعهد بحفظها من دون باقي الكتب المنزلة، قال سبحانه وتعالى: (إنّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) الحج / 9.

وللحفاظ على هذه المعجزة، واستمرار عطائها ميزه بميزة عظمى امتازت بها أمة الإسلام فجعل في ذاتها الخلود.

إذًا، فمن طبيعة هذه المعجزة أنها سجل حافل للبشرية يقص فيها الله تعالى تاريخ البشرية، قال تعالى: (نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين) يوسف / 3.

والقرآن الكريم لم يغمط الناس حقوقهم في أن يكون لهم تاريخ يقصه الأجداد على الأحفاد لكنه سبحانه قصر الحسن، البهاء، والجلال والجمال على قصص القرآن، وحين وصف القصص بأنه أحسن القصص فيه إشارة واضحة الدلالة إلي تميز القصص القرآني عن غيره من القصص، ولهذا حين يختلف الناس حول قضية من القضايا، أو قضية من قضايا الناس، ويطول حولها الجدل يأتي القرآن ليحسم هذا الخلاف، وينهي هذا الجدل، ومن أمثلة ذلك ما حصل لأهل قصة أهل الكهف، واختلاف الناس حولهم الذين كثرت حولهم الأقاويل، واشتد الخلاف في أسمائهم، وعددهم، وكل ما يتعلق بهم، قال تعالى (نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى (13) وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلهًا لقد قلنا إذًا شططا (14) هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بَيِّنْ فمن أظلم ممن افترى على الله كذبًا (15)) سورة الكهف.

وسورة الكهف فيها أحداث جليلة قصها الله تعالى على رسوله (صلى الله عليه وسلم)، فرسول الإسلام بهذا قد تحققت له تمام المعرفة بقضية أهل الكهف، وما دار حولهم من قصص، وبهذا قد توفر للرسول (صلى الله عليه وسلم) تمام المعرفة وكمالها هي الأولى بالاتباع لأن معارفه صلى الله عليه وسلم أصولها وحي من السماء، ومما قصه الله تعالى عليه، هي قصص لا يتطرق إليها الشك أو الكذب، والقرآن، وهو معجزة الإسلام التي لا يدنو منها البهتان أو البطلان، يقول سبحانه وتعالى (.. وإنه لكتاب عزيز (41) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (42).

إذًا، فسيظل القرآن الكريم هو السجل الشامل الباقي للبشرية الذي أراده الله تعالى، وفيه قصص الأولين، والآخرين الذين قضوا نحبهم، والذين لا يزالون ينتظرون أنباءهم والتي سوف يقصها الله تعالى علينا من رحم الغيب.

وبعد، فها هو السجل الخالد للبشرية الذي يختزن لنا بظهر الغيب أحسن القصص، وأصدق القصص، قصص لا ريب فيها، ولا كذب أو افتراء فيها إنما هي أخبار السماء والأرض، وما فيهما من أنباء الغيب.. فإلى السجل الخالد والقصص الحق التي لا يعتريه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن أعظم الميزات التي امتاز بها القصص القرآني أن أحداثها لا تتوقف عند حد بل تقدم لنا كل وقت كشوفات جديدة، ويستنبط الناس منها معاني كما يحدث في الكشوفات العلمية التي يواصل علماء الآثار كشوفاتهم مع ضربة معول، وتحت حجر من الأحجار، هذا هو عطاء القصص القرآني الذي يظل يعطي، ثم يعطي دون توقف، ودون ضجر أو ملل.

هل هي بداية انهيار الحلف الأمريكي الأوروبي؟!

بقلم:
د. نبيل العسومي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تشكل التحالف الأمريكي الأوروبي وتحول مع السنوات إلى حلف متين هو أساس حلف شمال الأطلسي وفي الأثناء نفذت أوروبا مشروعها للاتحاد الأوروبي من خلال معاهدات ماستيريخت في عام 1993 وفتحت أوروبا الباب ضمن سلسلة من الإجراءات لتوسيع الاتحاد ليشمل دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كانت في معظمها دولا اشتراكية ضمن مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية من يستوفيها يكون له الحق في الانضمام لهذا الاتحاد وتدريجيا تحول هذا الاتحاد إلى قوة اقتصادية وأمنية ضخمة حتى أصبح يشمل أكثر من 20 دولة وهو ما يوازي في حجمه حلف شمال الأطلسي وقوته والذي تأسس بدوره قبل الاتحاد الأوروبي سنة 1949 وتوسع تدريجيا خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ليضم العديد من الدول التي بلغ عددها أكثر من 30 دولة.

هذا الحلف الأوروبي الأمريكي يطلق عليه مسمى حلف عبر الأطلسي كقوة استمرت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن كقوة ضاربة لا تنافسها أي قوة أخرى على الصعيد الاقتصادي والعسكري.

إلا أن دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا العظمى استرخت تدريجيا واعتمدت على المظلة العسكرية والأمنية الأمريكية من خلال آلاف القوات العسكرية الموزعة على خارطة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفي هذا السياق تفرغت هذه الدول لبناء الرخاء في المجتمعات الأوروبية بفضل هذه المظلة الأمريكية التي وفرت لها الحماية على حساب الأموال الأمريكية بشكل رئيسي والدليل على ذلك أن أغلب الإنفاق العسكري للدول الأوروبية لا يتجاوز 2% بل إن بعض الدول تنفق أقل من 1% وقد بينت الأحداث الأخيرة ومنذ عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة أن هذا الوضع كان في صالح أوروبا وهذا ما انتهت إليه الإدارة الأمريكية الجديدة ضمن الشعار الشهير «أمريكا أولا»، ولذلك سعت هذه الإدارة خلال سنة واحدة من حكم الرئيس ترامب إلى اتخاذ إجراءات سريعة وصارمة لتعديل هذا الوضع على ثلاثة مستويات على الأقل:

الأول: رفع الرسوم الجمركية الأمريكية على معظم المنتجات الأوروبية التي كانت تتمتع بشبه انعدام الرسوم في تجارتها مع الويات المتحدة الأمريكية في حين كانت دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تفرض رسوما محددة على المنتجات الأمريكية التي تدخل السوق الأوروبية المشتركة وهذا معناه أن السلع الأمريكية تكون أعلى سعرا في السوق الأوروبية في حين أن السلع الأوروبية أقل سعرا في السوق الأمريكية والنتيجة هنا واضحة تميل للاتحاد الأوروبي وبريطانيا وهذا ما سعى الرئيس الأمريكي إلى تعديله بسرعة وحزم وبشكل واضح ومعلن.

الثاني: يتعلق بالأمن حيث أعلنت الإدارة الأمريكية بوضوح بأنها سوف تقلل التزامها العسكري الأمني تجاه حلف الناتو بتقديم المصلحة الأمريكية ودعت الإدارة الأمريكية بشكل واضح إلى رفع معدل الإنفاق العسكري في هذه البلدان إلى5% على الأقل. وعلى الأوروبيين شراء الأسلحة من السوق الأمريكية إن أرادوا.

الثالث: إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بصراحة بأنها تعتزم الاستيلاء على جزيرة غرين لاند بغض النظر عن موقف الاتحاد الأوروبي المعارض لهذه الخطوة الأمريكية المستفزة والتي تتناقض مع التزام الحلفاء والشركاء.

إن هذه الخطوات الثلاث وغيرها جعلت أوروبا في حالة صدمة حقيقية وقد خرجت مثل ما يقول المثل الشعبي «من المولد بلا حمص» وهو المثل الذي يضرب لمن يخرج من معركة أو مفاوضات دولية دون أي فائدة أو مكاسب ففي هذا السياق الاقتصادي السياسي خرجت أوروبا بخسارة كبيرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية الشريك والحليف فأوروبا تعيش اليوم مرحلة من الصدمة والخيبة ولكن الصدمة التي تعيد لها الوعي الذي بدأ يتشكل بشكل واضح سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو على صعيد من دول الاتحاد الأوروبي التي اضطرت إلى اتخاذ إجراءات محددة لمواجهة هذا الوضع الجديد وغير المسبوق ومنها:

1 – البدء في رفع نسبة الإنفاق على الجانب العسكري وزيادة عديد الجيوش الأوروبية على الصعيد الوطني والتوسع في إنتاج الأسلحة الثقيلة والمتطورة وخاصة صناعة الصواريخ الفوق صوتية وذخائر وطائرات مسيرة التي أصبحت لها دور حاسم في المعارك الكبيرة فقد أعلنت هذه الدول بوضوح ميزانيات جديدة للإنفاق العسكري على حساب الجانب الاجتماعي على الرغم من الأوضاع الصعبة في هذا الدول التي تعيش مرحلة من الركود والتراجع الاقتصادي.

2 – الحديث بشكل علني عن إنشاء جيش أوروبي جديد يعوض الدور الأمريكي الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم للاعتماد على النفس لأن الحليف الأمريكي لم يعد مضمونا على المدى القريب والمتوسط فما بالك على المدى البعيد.

–3 انفتاح أوروبا على الشرق على دول أخرى كانت تمتنع عن التعاون معها مجاراة السياسة الأمريكية تجاهها مثل العلاقة مع الصين والهند وبدء إعلان إمكانية التواصل مع روسيا للبحث عن مصالح هذه الدول الأوروبية والبحث عن دول لها وزن في السياسة الدولية مثل التكتلات الصاعدة ومنها مجموعة بريكس.

الخليج في خريطة المعادن الحيوية العالمية: من الطاقة التقليدية إلى الموارد الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصبحت المعادن الحيوية اليوم عنصرًا حاسمًا في إعادة تشكيل موازين الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، مع تزايد الاعتماد عليها في التقنيات المتقدمة والتحول نحو أنظمة طاقة منخفضة الكربون. وفي هذا السياق، لم يعد دور الدول المنتجة للطاقة التقليدية مقتصرًا على أسواق النفط والغاز، بل بات مرتبطًا بقدرتها على التكيّف مع التحولات البنيوية في سلاسل الإمداد العالمية للمواد الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، تبرز دول الخليج العربي كلاعب ناشئ يسعى إلى إعادة تموضعه داخل قطاع المعادن الحيوية، كلٌ وفق أدواته وإمكاناته وخياراته السيادية.

أدى التسارع الكبير في تطور التقنيات والأنظمة الحديثة، بما في ذلك المركبات الكهربائية وتقنيات البطاريات والذكاء الاصطناعي، التي تسهم في تسريع التحول العالمي في قطاع الطاقة، إلى نمو لافت في السوق العالمية للمعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة، حيث بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 328 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن تتجاوز 586 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2032.

وفي هذا السياق، عززت الاقتصادات الكبرى حول العالم حضورها في هذا القطاع الاستراتيجي، ولم تكن دول الخليج العربي، الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، استثناءً من هذا التوجه. ومع تأكيد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن هذه الدول توسع طموحاتها من خلال عمليات استحواذ مدروسة وشراكات دولية، انصب اهتمام مراكز الفكر والمؤسسات المالية ووسائل الإعلام والمحللين الغربيين بشكل رئيسي على برامج المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارهما أكبر المستثمرين في قطاع المعادن الحيوية في المنطقة.

وأوضح سعيد بكر، الباحث المشارك في معهد دول الخليج العربية، أن «النهج والاستراتيجيات» التي تعتمدها الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تختلف بشكل ملحوظ، إذ تركز بعض الدول على التنقيب والاستخراج المحلي، بينما تعتمد دول أخرى على استثمارات خارجية واسعة النطاق. وأشار بكر إلى أن البحرين وقطر وسلطنة عُمان تتبنى مقاربة استثمارية أكثر انتقائية مقارنةً بالسعودية والإمارات، بما يعكس أولوياتها الوطنية وإمكاناتها المختلفة ضمن المشهد العالمي لصناعة المعادن.

ومن جانبه، أوضح إيوان سادن، خبير المعادن والتعدين في مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية، أن مساعي دول مجلس التعاون الخليجي لتقليل اعتمادها على عائدات الهيدروكربونات تدفعها إلى تنمية قطاع التعدين محليًا ودوليًا، بهدف الاستفادة من الطلب المتزايد على المعادن الحيوية في ظل التحول العالمي للطاقة. وفي هذا الإطار، شدد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية على أهمية تأمين إمدادات مستقرة ومستدامة من هذه المعادن، ولا سيما الليثيوم، إلى جانب النحاس والنيكل والعناصر الأرضية النادرة.

وفي حالة المملكة العربية السعودية، التي تُقدَّر قيمة احتياطاتها المعدنية بأكثر من 2.5 تريليون دولار أمريكي، تتوقع رؤية 2030 أن يرتفع إسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي من 17 مليار دولار في عام 2024 إلى نحو 75 مليار دولار بحلول عام 2030.

وضمن هذا الإطار، جاء الاتفاق الاستراتيجي الذي أُعلن في نوفمبر 2025 بين ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتعزيز التعاون في تأمين الوصول إلى المعادن النادرة، ليعكس، بحسب غريسلين باسكران، مديرة برنامج أمن المعادن الحيوية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مكانة المملكة المتنامية كمركز عالمي للتكرير والمعالجة.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أشارت إليونورا أرديماني، الباحثة المشاركة في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، إلى أن رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 تصنف المعادن الحيوية كثالث أهم محرك لتنويع الاقتصاد بعد النفط والغاز. وفي هذا السياق، أنشأت الإمارات شبكة استثمارية واسعة تمتد من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في إفريقيا، إلى البرازيل وبيرو في أمريكا الجنوبية، وصولًا إلى باكستان في جنوب آسيا.

ورغم أن مملكة البحرين لا تمتلك الحجم نفسه من الموارد المعدنية المتوافرة لدى السعودية أو الإمارات، فإنها أبدت اهتمامًا واضحًا بدخول قطاع المعادن الحيوية، مع تسجيل ريادة إقليمية في مجال بالغ الأهمية، يتمثل في التعدين في أعماق البحار.

وقد برز التعدين في أعماق البحار سريعًا كأحد المجالات الواعدة لاستخراج الموارد المعدنية الحيوية، ليصبح في الوقت نفسه ساحة جديدة للتنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين. وفي سبتمبر 2025، أصبحت البحرين أول دولة في المنطقة تدعم مشروعًا للتعدين في أعماق البحار، من خلال دعمها لطلب شركة «إمبوسيبل ميتالز» الأمريكية، المقدَّم إلى السلطة الدولية لقاع البحار، للحصول على ترخيص للتنقيب في جزء من المحيط الهادئ المعروف باحتوائه على كميات كبيرة من النيكل والنحاس والمنغنيز.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة، أوليفر جوناسيكارا، أن البحرين تمتلك رأس المال والطاقة اللازمة لدعم هذا النوع من المشاريع، التي تخطط الشركة لتنفيذها باستخدام تقنيات روبوتية مدعومة بالذكاء الاصطناعي للحد من الأضرار البيئية.

كما أوضحت صحيفة فايننشال تايمز أن عدم مشاركة الحكومة الأمريكية في آلية الترخيص التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار يجعل الشركات الأمريكية معتمدة على دعم دول أخرى لتمويل أنشطة التنقيب في المياه الدولية، وهو ما جعل الدور البحريني عاملًا حاسمًا في تقدم هذه المشاريع. وقد أكدت المنامة هذا التوجه في دعمها لمبادرة شركة «إمبوسيبل ميتالز»، بهدف العمل وفق معايير أخلاقية والمساهمة المباشرة في التحول العالمي للطاقة من خلال تأمين المعادن الحيوية بصورة مسؤولة.

وفي سياق موازٍ، ورغم أن قطر تتبع نموذجًا قريبًا من نموذج الإمارات في الاستثمار الخارجي واسع النطاق، أشار بكر إلى أن المقاربة القطرية أكثر تحفظًا، إذ تركز الدوحة على تحقيق عوائد مالية عبر الاستحواذ على حصص في شركات تعدين قائمة، بدلًا من الاستثمار المباشر في تشغيل المناجم.

وفي خطوة لافتة، وافقت هيئة قطر للاستثمار في صيف عام 2024 على استثمار 180 مليون دولار من أصل 300 مليون دولار جمعتها شركة التعدين «تيك ميت» التي تتخذ من دبلن مقرًا لها، وهو ما وصفته صحيفة فايننشال تايمز حينها بأنه أول تعاون من نوعه بين مبادرة مدعومة من الولايات المتحدة ودولة خليجية عربية، ومؤشرًا على تحول مهم في التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين للسيطرة على إمدادات العناصر الأرضية النادرة.

وأوضحت وكالة الطاقة الدولية أن هذه الاستثمارات ستُستخدم لتطوير أصول الشركة القائمة وتوسيع إنتاج معادن حيوية مثل الليثيوم والنيكل والكوبالت، التي تعد أساسية لدعم التحول نحو الطاقة النظيفة.

وفي ظل فترة من ضعف السوق المرتبطة بإمدادات هذه المعادن، أعلنت شركة «تيك ميت» نيتها التقدم بعطاءات للحصول على حقوق استغلال رواسب معدنية في أوكرانيا، بدعم من الحكومة الأمريكية. واستكمالًا لهذا التوجه، أعلنت هيئة قطر للاستثمار في سبتمبر 2025 عن استثمار إضافي بقيمة 500 مليون دولار في شركة «إيفانهو ماينز» الكندية، التي تدير مشاريع في جنوب أفريقيا، من بينها أكبر رواسب النحاس عالية الجودة في العالم.

وأفادت وكالة بلومبيرج بأن صندوق الثروة السيادية القطري، بقيادة الرئيس التنفيذي محمد السويدي، من المتوقع أن يعزز استثماراته بمليارات الدولارات التي ستنتج عن توسع مشاريع الغاز المحلية، مع توجيه جزء كبير منها إلى تأمين إمدادات المعادن الحيوية. غير أن بكر رأى أن تبني نهج استثماري موجه يمنح قطر فرصة للاستفادة من هذا القطاع مع تجنب المخاطر التشغيلية المرتبطة بإدارة مشاريع التعدين بشكل مباشر.

أما سلطنة عُمان، فقد صنفت قطاع التعدين ضمن القطاعات الاستراتيجية في رؤيتها الوطنية 2040، إلى جانب التصنيع والنقل والسياحة والأمن الغذائي، في إطار جهودها الشاملة لتنويع الاقتصاد. وبيّن بكر أن الاستراتيجية العُمانية ترتكز بشكل أساسي على التنمية المحلية، على غرار النموذج السعودي، ولكن ضمن نطاق أصغر يتناسب مع قدرات السلطنة.

ورغم أن جبال عُمان معروفة باحتوائها على رواسب كبيرة من معادن مثل الكروميت والكوبالت والذهب والمغنيسيوم والنيكل والفضة والزنك، فقد أشارت إدارة التجارة الدولية التابعة لوزارة التجارة الأمريكية سابقًا إلى أن هذه الموارد لا تزال غير مستغلة بالكامل.

إلا أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولًا واضحًا منذ عام 2025، إذ وصف ويل أوين، محرر مجلة «جلوبال ماينينغ ريفيو»، أول شحنة تصدير لمركزات النحاس من السلطنة منذ نحو ثلاثين عامًا في يناير 2025 بأنها خطوة كبيرة تعزز مكانة عُمان كلاعب موثوق في الأسواق العالمية، في وقت يشهد فيه الطلب على النحاس ارتفاعًا ملحوظًا بسبب استخدامه في البطاريات المتقدمة والمركبات الكهربائية.

وعلاوة على ذلك، وفي أول اتفاقية استكشاف معادن تُبرمها سلطنة عُمان مع شريك أجنبي، وقعت وزارة الطاقة والمعادن في مارس 2023 اتفاقية مع شركة «نايتس باي» البريطانية لاستخراج النيكل. وفي أغسطس 2025، أبرمت ثلاث اتفاقيات إضافية مع شركتي «جلف لتعدين المواد» و«نوفيل مسقط الدولية» لاستخراج النحاس والكروم ومواد خام أخرى مثل الحجر الجيري والسيليكا، بقيمة إجمالية تجاوزت 500 مليون دولار أمريكي.

كما جرى، خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مسقط في أكتوبر 2025، توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون في قطاع التعدين، شملت إنشاء صندوق استثماري مشترك برأس مال قدره 500 مليون دولار أمريكي.

وكما هو الحال في السعودية والإمارات، يمكن فهم تنوع الشراكات التي تعقدها دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مع دول وشركات من مختلف أنحاء العالم بوصفه تأكيدًا لسعيها لتحقيق استقلال استراتيجي واقتصادي، يسمح لها بالحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من الشرق والغرب، في ظل تصاعد المنافسة بين التكتلات التي تقودها الولايات المتحدة والصين.

وعلى الصعيد المحلي، خلص بكر إلى أن دول الخليج العربي، رغم اختلاف مقارباتها، تنشط بشكل متزايد في قطاع المعادن الحيوية ضمن استعدادها لمرحلة ما بعد الهيدروكربونات. وتعكس هذه المناهج المتباينة الخصائص الوطنية لكل دولة من حيث الموارد والأولويات والطموحات، فبينما تتسم مشاريع السعودية والإمارات بضخامتها، ويشير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن عددًا من مشاريع الرياض لا يزال في مراحله المبكرة أو المفاهيمية، فإن مشاريع واستثمارات البحرين وقطر وسلطنة عُمان تتقدم بوتيرة متقاربة، بما يتماشى مع النمو السريع للسوق العالمية للمعادن الحيوية.

تكشف التجارب المتباينة لدول مجلس التعاون الخليجي في قطاع المعادن الحيوية عن مسار تحولي أوسع يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل اعتبارات جيوسياسية واستراتيجية بعيدة المدى. فبينما تتجه بعض الدول إلى بناء قواعد إنتاج محلية وتطوير سلاسل قيمة متكاملة، تفضّل أخرى توظيف أدوات الاستثمار الخارجي لتأمين موطئ قدم في هذا القطاع دون تحمّل أعباء تشغيلية مباشرة.

ويعكس هذا التنوع قدرة دول الخليج على مواءمة سياساتها مع واقعها الوطني ومتطلبات السوق العالمية، بما يمنحها هامش حركة أوسع في بيئة دولية تتسم بتزايد المنافسة على الموارد الحيوية.

وفي ظل استمرار التحول العالمي في الطاقة، من المرجح أن يتعمق حضور الخليج في هذا القطاع، ليس فقط كمستثمر أو منتج، بل كشريك مؤثر في صياغة مستقبل سلاسل إمداد المعادن الحيوية عالميًا.

كيف نعيد التفكير في مفاهيم أساسية للحياة؟

بقلم:
نبيلة رجب

يوم الخميس الماضي كنت في مقهى قريب من بيتي، أنتظر صديقتي المتأخرة كعادتها. أراقب الوقت وأقلّب هاتفي، حين انتبهت إلى رجل يطلب من أحد الموظفين مخدة صغيرة ليرفع بها الكرسي قليلًا.

كان الكرسي أعلى مما يناسب طوله بقليل، من ذلك المقاس الذي نراه في أغلب المقاهي. ردّ عليه الموظف بهدوء أن المخدات غير متوفرة، ثم عاد لمسح الطاولة المجاورة. لم يكن تجاهلاً، فقط أن الموضوع انتهى. لم يتذمر الرجل، ولم يبدُ عليه إحراج، وكل واحد عاد إلى ما كان عليه.

لا أعرف لماذا علقت هذه التفصيلة في ذهني. في اللحظة نفسها بدت عادية، لكن شيئاً فيها ظل يقلقني. عدّل جلسته مرة، ثم مرة أخرى. لم يكن هناك ما يُقال. فقط خطر لي أن بعض الناس اعتادوا أن يتدبّروا أوضاعهم وحدهم.

في مقاهينا ومطاعمنا وأماكننا العامة، نمرّ بمشاهد كهذه يومياً. في تلك اللحظة لم يكن الأمر عن كرسي أو مخدة، وإنما عن كل المرات التي رأينا فيها احتياجاً صغيراً وتجاوزناه، بينما نطمئن أننا نعامل الجميع بالطريقة نفسها.

بعد ذلك، بدأت أتوقف عند فكرة المساواة كما نرددها عادة. تبدو مريحة حين نُقال، كأننا أدّينا ما علينا. لكن المساواة الشكلية تريحنا نحن، بينما تظل الفجوة قائمة. حين نضع السلّم نفسه أمام الجميع، ننسى أن بعضهم يقف على أرض غير مستوية.

أحب مقولة: «المساواة هي أن تعطي الجميع حذاءً بنفس المقاس، أما العدالة فهي أن تعطي كل شخص الحذاء الذي يناسب قدمه». الفرق بسيط في الكلام، لكنه كبير في الواقع تماماً كإعطاء جميع الطلاب نفس الوقت للامتحان، متجاهلين أن بعضهم يحتاج وقتاً إضافياً بسبب اختلاف في طريقة التعلم أو ظروف صحية ومن المطمئن أن نظامنا التعليمي في البحرين، لله الحمد، أصبح يُولي هذا الجانب اهتماماً متزايداً.

وحين بدأت أنظر بهذه الطريقة، صرت ألتفت إلى أشياء كنت أمرّ عليها دون انتباه: الكراسي في الأماكن العامة، ارتفاع الطاولات، المداخل، حتى طريقة ترتيب المساحات. تفاصيل تمرّ بهدوء مئات المرات، نراها ثم نكمل يومنا، كأنها لا تستحق التوقف.

وأتذكر موظفة في القسم الذي ترأسته. كانت تذهب إلى غسيل الكلى مرتين أسبوعياً، وتعود في اليوم التالي للعمل كالمعتاد. لم تكن تشتكي، ولم تطلب امتيازات. لكنني كنت أراها تتحرك ببطء بعد الجلسات، وألاحظ الإرهاق في عينيها حين يطول الاجتماع.

في التقييم السنوي، كان أداؤها «جيداً»، بينما حصل زملاؤها على «ممتاز». لم يكن أحد يعرف أن مجرد حضورها كان إنجازاً بحد ذاته. قد تبدو الفرص متساوية في الظاهر، لكن الطريق ليس دائماً بنفس الطول. وعندما يصل بعضهم إلى المساء، بعد جهد لا يُرى، لا يظهر هذا في السيرة الذاتية، ولا يجد طريقه إلى تقارير الأداء.

هناك تفاصيل نعيشها في يومنا العادي: في البيت، في العمل، في الطريق، وفي الأماكن التي نتشاركها. نتعامل مع الناس كأن الطريق متشابه، ثم نستغرب حين لا يصل الجميع في الوقت نفسه.

العدالة ليست مسؤولية الأنظمة وحدها، بل تبدأ من خياراتنا اليومية الصغيرة. نراها في لحظات بسيطة: في كلمة طيبة، في قرار يراعي اختلاف الظروف، في استعدادنا أن نسمع القصة كاملة قبل الحكم. كلمة واحدة قد تغيّر شعور إنسان بأنه مرئي. أحياناً يكفي أن ننتبه، أو أن نغيّر تفصيلة صغيرة، بدلا من أن نترك الآخرين يتكيّفون بلا شكوى.

العدالة لا تحتاج خطباً طويلة أو قرارات كبيرة. تبدأ من سؤال بسيط نطرحه على أنفسنا: هل هذا القرار، هذا المكان، هذا النظام، يناسب الجميع فعلاً؟ وحين تكون الإجابة «لا»، هل نملك الاستعداد لتغيير شيء، ولو صغير؟ وحين يغيب هذا الانتباه، حتى ما نراه عادلاً يبدو فارغا من الدفء.

المخدة الصغيرة ظلت معي. علّمتني أن ما نراه بسيطاً قد يكون معقداً لغيرنا، وأن صمتنا ليس حيادياً أبداً. علّمتني أن نسأل، أن نرى، أن نفعل شيئاً حين نستطيع.

rajabnabeela@gmail.com